اللواء
الأربعاء 19-12-2012 العدد 13647

«الإعلام» تطرح «الطلب الأميركي» بغياب المعارضة وخارج الجدول: أسئلة وجهت لوزارة الإتصالات والخبراء تنتظر الوثائق الرسمية

لمندوب «اللواء» البرلماني:

في غياب كامل لنواب المعارضة، قابله غياب لوزير الإتصالات بداعي السفر، لم تتمكن لجنة الإعلام والإتصالات من الخروج بسند رسمي عن «الطلب الإميركي بإنشاء محطة إتصالات في الجنوب» الذي طرح من خارج جدول الأعمال وبصورة سريعة، ووجهت اللجنة مجموعة أسئلة على الهيئة الناظمة لقطاع الإتصالات وممثلين عن الوزارة، وإستمهلت إعطاء موقف من الطلب بإنتظار معرفة حقيقة الوثائق والمستندات، في ظل التلميح أن هناك أكثر من مطلب موجه من سفارات عدة في أوقات سابقة، وعليه المطلوب الإطلاع عليها، علماً أن اللجنة تبلغت أن لا إتفاقيات بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية حول هذا الأمر.

اللجنة التي ترأسها النائب حسن فضل الله، وجه خلالها النواب مجموعة أسئلة وطروحات تمحورت حول ما يلي: ما هو الإطار القانوني الذي اعتمدته الشركة الأجنبية في هذا الطلب؟ والأمر يتعلق بأي شركة أجنبية سواء أكانت تعمل لحساب الجيش الأميركي أو لحساب أي دولة او لحساب أي جهة تجارية لنفترض ذلك ولها علاقة بعالم الإتصالات؟ فهل يحق لأي شركة أجنبية أن تخاطب مباشرة الهيئة المنظمة أو وزارة الإتصالات؟ أم ان هناك آليات وأصول يفترض اعتمادها؟ والأصول في هذا الموضوع أن يتم ذلك عبر وزارة الخارجية ومن خلال سفارة الدولة المعنية ومنها الى وزارة الخارجية وهذا الأمر لم يتم على الإطلاق وحتى الإطار القانوني في هذا الموضوع غير موجود، ولم تتم المخاطبة عبر القنوات الدبلوماسية. وأيضا ما هي مهام هذه المحطة؟ وما هي وظائفها؟ وما هي مخاطرها كلها وطلبت من وزارة الإتصالات تقديم رسالة رسمية وتزويدها بكل المستندات والوثائق المتعلقة بهذا الأمر، وأن تعطي ايضا مثلا ما هي الحالات المشابهة لهذا الطلب لأنه يمكن أن يكون هناك سفارات تقدمت بطلبات سابقة مشابهة سابقا مثل الطلبات التي تقدمت في العام ٢٠٠٥ بمثل هذه الطلبات أو حصلت على هكذا امتيازات «السفارة الأميركية، الوضع القانوني للأصول ولآليات وللمخاطر التي تتسببها مثل هكذا محطة، وما هي تقنياتها وإمكاناتها وما هو عملها؟ وستعاود اللجنة إجتماعاتها غداً الخميس للإستماع إلى وزير الإتصالات».

بعد الجلسة، قال فضل الله: «موضوع الجلسة يتعلق بمواضيع خاصة بالإتصالات رغم ان جدول الأعمال كان يتضمن بندين: الأول استكمال مناقشة مشروع قانون الإعلام ومناقشة اقتراح مقدم من زملاء نواب يتعلق بتسليم قاعدة البيانات، أي داتا الإتصالات للأجهزة الأمنية. ونحن بمعزل عن مضمون الإقتراح اعتبرنا ان هذا هو المسار القانوني الصحيح وان قاعدة البيانات أي داتا الإتصالات تخضع لموجبات قانون حماية حرية التخابر، وبالتالي لا يمكن تسليمها كاملة للأجهزة الأمنية إلا وفق آلية محددة تحدد حجم الداتا التي تسلم وليس الداتا الكاملة. وإذا كان هذا القانون لا يلبي المتطلبات نذهب الى تعديل القانون وليس الى مخالفته».

أضاف: «فإذا كان هناك حرص من قبل هؤلاء الزملاء فليترجم هذا الحرص داخل المجلس النيابي، من خلال مناقشة إما هذا الإقتراح وأما تعديل القانون، وقد أصرت اللجنة على ضرورة أن تستمر الحكومة بتطبيق القانون النافذ، وان تستمر وزارة الإتصالات في تطبيق القانون النافذ فلا الوزارة ولا الحكومة مخولة أو مسموح لها بمخالفة القانون بذريعة انه لا يلبي، أو ان القانون ناقص او ما شابه ذلك، فالآلية الدستورية تفرض التعديل داخل المجلس النيابي. وهذا هو الموضوع الأول الذي أخذ حيزا كبيرا من النقاش لأنه يتعلق بداتا الإتصالات».

وأوضح ان قطاع الإتصالات «فتح الشهية لكل الإتجاهات»، تارة نرى فيه عملاء للعدو الإسرائيلي داخل شبكة الإتصالات، وللأسف يتم الإفراج عن هؤلاء العملاء بطريقة مهينة للأمن الوطني ومهينة للبلد كله ولا نعرف من هو صاحب المصلحة وما خلفيات هذا الإفراج، علما انها ليست خلفيات قانونية، و«الشهية مفتوحة على قطاع الإتصالات أيضا، وقد طرح بعض الزملاء موضوع ما ينشر عن محطة اتصالات عسكرية – اميركية ووجهت رسائل للهيئة المنظمة في وزارة الإتصالات لتركيب هذه المحطة، ونحن كلجنة إعلام واتصالات معنيون بالإطلاع على المعلومات الرسمية التي تقدمها الجهات المعنية الرسمية وتحديدا وزارة الإتصالات».

على صعيد آخر، طالب الأمين العام لحركة النضال اللبناني العربي النائب السابق فيصل الداوود «عدم التهاون في موضوع الطلب الأميركي إنشاء محطة اتصال في لبنان»، وأكد «ان هذا الطلب المشبوه لا بد من التعاطي معه قانونيا».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"